

## ملخص عملي للتقرير المراجع بشأن ممارسات حق المؤلف والتحديات المطروحة أمام المتاحف

ملاحظة: هذه ترجمة للجزء الأول فقط من التقرير المراجع. ويُرجى من القراء الرجوع إلى النص الإنكليزي الأصلي للاطلاع على التقرير المراجع الكامل الذي يتضمن أيضاً الجزأين الثاني والثالث والحواشي.

يجب أن تراعي المتاحف مبادئ حق المؤلف عند الاضطلاع بمهامها، عندما تحصل على تراث بشري ملموس وغير ملموس، وتحافظ عليه وتبحث بشأنه وتنقله و/أو تعرضه، وقد يكون خاضعاً للحماية بموجب حق المؤلف. ومع ذلك، يجب تأكيد ما يلي:

- تتعلق هذه المهام بالمصنفات المحمية بموجب حق المؤلف (مثل التسجيلات الموسيقية والصوتية، واللوحات التشكيلية الحديثة والمصنفات الأدبية)، إضافة إلى المصنفات غير المحمية بموجب حق المؤلف (مثل العينات أو البيانات الوقائية والوصفية الفردية) ومصنفات الملك العام (مثل الكتب أو اللوحات القديمة)؛
  - وقد تكون المتاحف في الوقت نفسه من مستخدمي حق المؤلف (مثلاً، عندما يقوم متحف ما برقمنة مجموعته لأغراض الحفظ والمحفوظات) ومن مالكي حق المؤلف (مثلاً، عندما يقوم متحف بإعداد كتالوج للمعرض، وهو ما يُعدّ عملاً محمياً بموجب حق المؤلف، وإنشاء قاعدة بيانات لمجموعته أو محفوظاته). وبالتالي، إذا كانت المتاحف تشغل بمشروعية استخدام حقوق المؤلف التي يملكها الآخرون، فإنه من الجدير أن تهتم بإدارة حقوق المؤلف الخاصة بها وحقوق الملكية الفكرية الأخرى وإدارة استخدامات الغير المحتملة.
- ومن ضمن 37 مقابلة ومناقشات أخرى غير رسمية مع متخصصي المتاحف، يمكن الاستدلال بالنصائح الشخصية التالية:
- بشكل عام، تبدو الشواغل التالية متكررة:**

- يبدو أن هناك قلة وعي لدى أوساط المتاحف بحق المؤلف بوجه عام وبممارسات الترخيص (مثل المشاع الإبداعي) والاستثناءات بوجه خاص؛
- وعدم الفهم الجيد أحياناً للاستثناءات رغم أنها قائمة أو عدم استخدامها نظراً لعدم اليقين القانوني (مثلاً، وضع الحد الفاصل بين الاستخدامات المصرح بها وغير المصرح بها)؛
- وعدم اليقين القانوني فيما يخص ملكية بعض المواد (الفيديوهات أو الصور الفوتوغرافية) وفيما يخص رقمنة المجموعات (مثلاً، وضع حق المؤلف فيما يخص الأشياء الرقمية وقواعد البيانات، ونطاق الاستثناءات لأغراض الحفظ)؛

- واستخدام **التكنولوجيات** بوجه عام و**رقمنة** المواد الموجودة أصلاً بوجه خاص، هما سببان في تفاقم عدم اليقين القانوني فيما يتعلق مثلاً بملكية بعض المواد (الفيديوهات أو الصور الفوتوغرافية) وفيما يخص **رقمنة** المجموعات (مثل وضع حق المؤلف فيما يخص الأشياء الرقمية وقواعد البيانات، ونطاق الاستثناءات لأغراض الحفظ)؛
  - وقيام الزوار بنشر صور إلكترونية لا يمكن تتبعها.
- ولدى الحصول على المصنفات الفنية و/أو ملكية حقوق المؤلف المرتبطة بها، يحدث ما يلي:
- توجد ممارسات ترخيص متنوعة لمواد الغير. فمعظم من أجريت معهم المقابلات يتفاوضون بشأن اتفاق ترخيص على أساس كل حالة على حدة، سواء مباشرة عند الحصول على مصنف أو في إطار الحصول على إذن لاحق (لا سيما فيما يخص المشاريع الرقمية). وعادة ما يتعلق موضوع الترخيص بقطع فردية (ونادراً ما يتعلق بمصنفات متعددة لمجموعة معينة). وعادة ما يرتبط نطاق الترخيص بأغراض غير تجارية، ضمن نطاق واسع يغطي على الأقل الاستخدامات لأغراض العرض ولأغراض تعليمية وترويجية وعلمية، ونادراً ما يغطي الاستخدامات الرقمية. ويجري التفاوض بشأن التراخيص عموماً مع الفنانين مباشرة (أو من يمثلهم) ونادراً ما يجري مع منظمات الإدارة الجماعية.
  - وأشار إلى بعض الصعوبات فيما يتصل بمدة حقوق المؤلف (أساساً بالنسبة إلى متاحف الأفلام والصور) ووضع حق المؤلف في النسخ الرقمية للمصنفات الأصلية (بشكل رئيسي لتحديد إمكانية حماية النسخة الرقمية للمصنف الأصلي بموجب حق المؤلف أيضاً). وبخلاف ذلك، فإن متاحف قادرة على تحديد أصحاب الحق بفضل العلاقات الجيدة مع الفنانين وممارسات الموظفين ذوي الخبرة.
  - وفيما يخص المصنفات غير المنسوبة لمؤلف، حين يتوفر نظام محدد للتقييدات والاستثناءات، لا يستخدم أحد تقريباً ممن أجريت معهم المقابلات مثل هذا النظام، وقد يكون سبب ذلك هو اعتبار فرصة النجاح على أنها ضئيلة بالنظر إلى ما يلزم من وقت وموظفين وموارد مالية.
  - وعادة ما يوافق الفنانون على شروط الترخيص. فعند إبرام ترخيص تُواجه بعض الصعوبات وفقاً لما ورد، فيما يخص نطاق الترخيص (مثلاً، حين لا يوجد بند واضح فيما يتعلق بحق المؤلف) أو مدة الترخيص (مثلاً، حين يضطلع المتحف بجهود من أجل الرقمنة، ويهدد صاحب الحق بإنهاء الترخيص). ويمكن حل هذه الصعوبات من خلال وضع بند واضح في العقد. ويمكن تحديد مزيد من الصعوبات التي تواجهها متاحف التي تحتوي على مواد محفوظات شاملة للحصول على تخليص حق المؤلف (تحديد وضع حق المؤلف، ثم الحصول على جميع حقوق المؤلف المطلوبة مع المؤلفين أو منظمات الإدارة الجماعية). ويبدو أن هذا هو الحال على وجه الخصوص بالنسبة لمتاحف الأفلام والصور (على سبيل المثال، مجموعات تحتوي على مصنفات ذات طبيعة مختلفة، مثل الكتب والتسجيلات التي تحتوي على المصنفات المختلفة المحمية بحق المؤلف).
  - عندما تكون متاحف من المبدعين (تستحدث مصنفات فنية أو مواد رقمية أو غيرها)، يمكن تحديد الممارسات الشائعة التالية فيما يتعلق بإدارة حقوق المؤلف للمجموعات الإلكترونية وقواعد بيانات المحفوظات: الترخيص المفتوح للأغراض غير التجارية (مثل رخص المشاع الإبداعي للمصنفات المشمولة المحمية بموجب حق المؤلف، أو رخصة

الملكية العامة للبيانات الوقائية والوصفية)، شريطة أن يمتلك المتحف حق المؤلف في الصورة و/أو المصنفات الرئيسية؛ **والتراخيص المخصصة** للأغراض التجارية ونقل الصور عالية الاستبانة بمنحها المتحف أحياناً بشكل مباشر أو من خلال منظمات الإدارة الجماعية حين تتوافر هذه الحلول.

- ولا تُثار قضايا كبيرة بشأن **المواد الخاصة بالموظفين**، حيث أن حقوق المؤلف المرتبطة بها تنتقل عادة بموجب عقود إلى المتحف أو يمتلكها المتحف تلقائياً من الناحية القانونية (مثلاً، في الأنظمة القانونية التي تنص على مبدأ إعداد المصنفات بالاستئجار). ومع ذلك، تحددت بعض **الصعوبات** فيما يتعلق بتخصيص حقوق المؤلف، لا سيما **للمنشورات العلمية أو الكتلوجات** التي يُشارك في تأليفها محافظو المتاحف أو ناشرون آخرون، نظراً لأن العديد من أصحاب المصلحة والمشاركين في المنشور قد يحاولون المطالبة بحقوق الملكية.

- وأشار إلى أنه نادراً ما تنشأ منازعات وإذا نشأت، فإن معظم من أجريت معهم المقابلات يجدون حلاً لتسويتها. ولم يذكر أي ممن أجريت معهم المقابلات أن لديه خبرة في **الطرق البديلة لتسوية المنازعات**، لتسوية منازعات ما.

- وقد يجدر إجراء مزيد من التحليل للعقود النموذجية و/أو خدمات منظمات الإدارة الجماعية.

وحين تسعى المتاحف إلى الحفاظ على المصنفات، تشير المقابلات إلى حدوث ما يلي:

- لا تثير مسألة الحفاظ على سلامة المصنفات المعروضة (من قبيل التدابير المتخذة أثناء عرض المصنفات وإعارتها وتأمينها) مشكلات محددة.

- ونادراً ما تُثار نزاعات فيما يخص استبدال المصنفات أو ترميمها (مثلاً، المصنفات التي قد تتدهور حالتها بمرور الزمن) مع الفنان أو من يمثله، نظراً لأن للمتاحف والفنانين مصلحة مشتركة في ترميم واستبدال المصنفات بأمانة، ونظراً لأن معظم من أجريت معهم المقابلات يظلمون بهذه المهام بعد التشاور المسبق مع الفنان.

- ومعظم الذين أجريت معهم المقابلات يحفظون المصنفات ويوثقونها، بصورة رئيسية في شكل قواعد بيانات. وينطبق ذلك على من أجريت معهم المقابلات في أنظمة قانونية دون استثناءات لأغراض الحفظ، لذا يبدو أن من أجريت معهم المقابلات لا يمثلون جميعهم بشكل صارم للقانون المنطبق عليهم. ومع ذلك، نادراً ما تثير هذه الممارسة منازعات نظراً لأن للمبدعين والمتاحف مصلحة مشتركة في توثيق المصنفات وحفظها والحفاظ على سلامتها بأمانة.

- وهناك تنوع كبير في نوع وكم المعلومات الواردة في قواعد البيانات (المتاحة وغير المتاحة للعامة). فعلى سبيل المثال، في حين أن المتاحف الصغيرة لا تمتلك سوى المعلومات الأساسية عن الأشياء الرقمية، فإن المتاحف الكبرى عادة ما تميل إلى إنشاء قواعد بيانات ضخمة تتضمن معلومات ومواد إضافية.

- ويمكن مواصلة استكشاف أفضل الممارسات لحفظ المصنفات وتوثيقها (مثلاً، في شكل عقود نموذجية تنص على شروط واضحة للرقمنة لأغراض الصون والتوثيق والحفظ).

وفيا يخص عرض المصنفات في مباني المتحف، أفاد من أجريت معهم المقابلات بما يلي:

- معظم من أجريت معهم المقابلات يسمحون للزوار بالتقاط صور، ويكون ذلك دون قيود بالنسبة للمصنفات المشمولة بحق المؤلف ويقتصر على أغراض الاستخدام الشخصي. ولكن التصوير الفوتوغرافي المهني يخضع للحصول على إذن مسبق من المتحف. وحتى أن بعض ممن أجريت معهم المقابلات يدعون الزوار إلى وضع صور على شبكات التواصل الاجتماعي لغرض الترويج؛ وآخرون يفرضون رسوماً على التقاط صور (حتى لمصنفات الملك العام). وتختلف الشروط التعاقدية التي تنظم التقاط الصور (مثل الشروط العامة للاستخدام أو القواعد المطبقة على الزوار) اختلافاً كبيراً من متحف لآخر (مثلاً، يصف بعض الذين أجريت معهم المقابلات نطاق الاستخدام الخاص، وآخرون يستبعدون صراحة شبكات التواصل الاجتماعي).
- يبدو أن عرض المصنف الأصلي في الموقع لا يثير أية مشكلات كبيرة لأنه يعتبر إحدى المهام الأساسية للمتحف، لكن القليل من الولايات القضائية تعترف بالحقوق الحصرية للمؤلف لعرض المصنف في الموقع. ومع ذلك، في تلك الولايات القضائية القليلة جداً التي يكون فيها الحق في العرض جزءاً من الحق الحصري للمالك حق المؤلف، قد يثير العرض في الموقع مشكلات معقدة (مثلاً، ما إذا كان بإمكان المتاحف عرض العمل الأصلي أو لا دون موافقة صريحة من مالك حق المؤلف، أو في حالة الإعارة عبر الحدود، قد لا يعرف المتحف المعير والمتحف المتلقي القانون الذي يجب تطبيقه وما إذا كان المعرض مسموحاً به أم لا).
- وقد يجدر إجراء المزيد من التحليل لمختلف الأنظمة القانونية وأفضل الممارسات (مثلاً فيما يخص العقود النموذجية).

وفيا يتعلق بالإبلاغ عن أنشطة المتاحف، تخلص المقابلات إلى النتائج التالية:

- لا يثير عرض مواد محمية بموجب حق المؤلف في الموقع وعلى أجهزة أي مشكلات كبيرة، نظراً لأن معظم من أجريت معهم المقابلات يخضعون هذا الاستخدام للترخيص، مع اعتبار أن بعض من أجريت معهم المقابلات قد يستفيدون من تقييدات واستثناءات معينة (لا سيما الاستخدام لأغراض تعليمية والاقتباس) وعدد ضئيل ممن أجريت معهم مقابلات في الولايات المتحدة يستخدمون هذه المصنفات دون ترخيص لكن اتساقاً مع مبدأ الاستخدام المنصف فيما يتعلق بالاستخدام على الأجهزة وفقاً للحق الدستوري للعرض في الموقع.
- وقد تثير المجموعات المعروضة على الإنترنت وقواعد بيانات المحفوظات اعتبارات فيما يتعلق بحق المؤلف، حيث أن إتاحة الاستنساخ الرقمي للمصنفات المحمية يعادل النقل إلى الجمهور. ورغم أن بعض الأنظمة القانونية تسمح بإتاحة المصنفات (أو أجزاء منها) عبر الإنترنت، فإن معظم من أجريت معهم المقابلات لا يعرفون إلى أي مدى يمكن أن تقوم المتاحف بذلك. فالمتاحف تمتنع عن القيام بذلك أو تقدم على ذلك فقط بإذن من صاحب الحق، أو تعتمد تدابير تكنولوجية للحفاظ على مصالح أصحاب الحقوق (مثلاً باستخدام صور مصغرة و/أو صور ذات استبانة منخفضة أو إتاحة الاطلاع فقط للباحثين والطلاب). ونبدي أيضاً الملاحظات التالية:

- هناك اتجاه واضح نحو العرض على الإنترنت (أي نشر أشياء رقمية، بشكل رئيسي من خلال النفاذ الحر)، حتى بدون تخليص حق المؤلف. لكن هذا التوجه يبدو مؤكداً في المتاحف الكبيرة، في حين أن معظم من

أجريت معهم المقابلات قاموا برقمنة جزء صغير فقط من مجموعاتهم بسبب عدم اليقين القانوني (في غياب استثناء واضح) وبسبب نقص الموارد.

○ وهناك تفاوت كبير في نوعية وكم المعلومات الواردة في قواعد البيانات، فبعض المتاحف تضع القليل من البيانات الوقائية (المصدر وكيفية الحصول على المصنف ومن هو الفنان) وتضع متاحف أخرى كماً كبيراً من المعلومات المتعلقة بالحفظ (مثل التحليلات اللازمة للمدونات والكتالوجات والمقالات العلمية)، حيث تتاح للجمهور أو تقتصر على الموظفين أو الباحثين.

وقد تكون الخبرات وأفضل الممارسات في هذا المجال تستحق إجراء المزيد من التحليلات في شكل مبادئ توجيهية لازمة لجعل بعض التعاريف دقيقة أو توحيد البيانات الوصفية أو قواعد البيانات.

- **المنشورات ذات الطابع التعليمي** (مثل كتالوجات العرض أو المواد التعليمية أو الكتيبات الإرشادية للمجموعات) قد تثير اعتبارات فيما يتعلق بحق المؤلف. فالبعض ممن أجريت معهم مقابلات راضون عن الإطار القانوني القائم وحلول الترخيص المتاحة لا سيما في البلدان التي يمكن أن تستنسخ فيها المتاحف بحرية المصنفات في كتالوجات أو التي تتيح فيها منظمات الإدارة الجماعية تراخيص معقولة بشكل فعال. غير أن بعض ممن أجريت معهم المقابلات يعارضون مكافأة أصحاب الحقوق ويدعون إلى إجراء استثناء واضح لفائدة المتاحف، حيث ينبغي اعتبار هذه الاستخدامات جزءاً من مهمة المتحف والنهوض بالفنانين. ولا يصدر أحد ممن أجريت معهم المقابلات كتالوجات أو منشورات أخرى عبر الإنترنت بدون إذن صاحب حق المؤلف، رغم بعض المرونة التي يتسم بها القانون، باستثناء بعض المتاحف التي تعتمد أحياناً على استثناء الاستخدام المنصف. وقد يكون إدكاء الوعي بشأن الاستثناءات القائمة وحلول الترخيص المتاحة و/أو تعميم تراخيص منظمات الإدارة الجماعية أمراً مفيداً لبعض المتاحف.

- **المنشورات ذات الطابع الترويجي** (مثل النشرات الإعلامية والملصقات داخل وخارج المتحف والإعلانات في الصحف وعلى المواقع الإلكترونية للمتاحف وعلى شبكات التواصل الاجتماعي) تخضع للحصول على إذن من أصحاب الحقوق في معظم الأنظمة القانونية. وحتى وإن كانت النزاعات بين المتاحف وأصحاب الحقوق في سياق المعارض نادراً ما تحدث كما ذكر، فإن ذلك قد يكون من المجالات التي يجدر استكشافها، حتى يتسنى للمتاحف وغيرها من أصحاب المصلحة التنبؤ بالجوانب القانونية على نطاق أوسع.

- وفيما يخص **الاستخدامات التجارية** (مثل تسويق سلع لبيعها في محلات بيع التذكارات أو عبر الإنترنت أو من خلال قنوات توزيع أخرى، بما في ذلك الملصقات والبطاقات البريدية والعلامات المرجعية للكتب والقمصان وأحياناً بالتشارك مع علامات توسيم والعاملين في مجال الدعاية)، لم نحدد أي استثناءات معينة قد تسمح بشكل واضح للمتاحف بتسويق صور مستنسخة ذات جودة عالية وتسويق مصنفات محمية. والإدارة الجماعية وغير ذلك من حلول الترخيص للمتاحف لتخليص الحقوق والاتفاق على شروط وأحكام لإنتاج نسخ رقمية ذات جودة عالية للمصنفات الواردة في مجموعاتها قد تشكل موضوعاً مفيداً لإجراء المزيد من التحليل لمصادر الدخل الإضافية الممكنة سواء للمتاحف أو لأصحاب الحقوق.

[نهاية الوثيقة]